قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٤

بربط موازنة هيئة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ١٥٢٤٦٢٠٠٠ جنيه (فقط مائة واثنان وخمسون مليونا وأربعمائة واثنان وستون ألف جنيه لاغير) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ــ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ١٤٩٥٣٦٠٠٠ جنيه (مائة وتسعة وأربعون مليونا وخمسمائة وستة وثلاثون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الأول : الأجور مبلغ ١٠٧٩٣٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ١٣٨٧٤٣٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٤٧٧٤٣٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

ثانيا ــ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٢٩٢٦٠٠٠ جنيه (فقط مليونان وسمائة ستة وعشرون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الثالث ــ الاستخدامات الاستثمارية مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ــ التحويلات الرأسمالية مبلغ ٢١٢٦٠٠٠ جنيه .

ثالثا ــ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ١٤٩٥٣٦٠٠٠ جنيه (فقط مائة وتسعة وأربعون مليونا وخمسمائة وستة وثلاثون ألف جنيه) وكلها بالباب الثانى ــ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

رابعا ــ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٤ بمبلغ ٢٩٢٦٠٠٠ جنيه (فقط مليونان وتسعمائة وستة وعشرون ألف جنيه) وكلها بالباب الثالث ــ الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ على هذه الهيئة وبما لا يتعارض مع أحكام القانون المنشىء للهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٤ ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ المحرم سنة ١٤٠٥ (٨ اكتوبر سنة ١٩٨٤) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى
للسنة المالية ٨٤/١٩٨٥

بيان	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣
	جنيه	جنيه
باب ١ ـ أجور	١٠٧٩٣٠٠٠	٨٦٥٦٠٠٠
باب ٢ ـ نفقات جارية وتحويلات جارية (منه ٤٧٧٤٣٠٠٠ ج فائض حكومة)	١٣٨٧٤٣٠٠٠	١٤٧٣٧٥٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	١٤٩٥٣٦٠٠٠	١٥٦٠٣١٠٠٠
باب ٣ ـ استخدامات استثمارية	٨٠٠٠٠٠	٦١٤٠٠٠
باب ٤ ـ تحويلات رأسمالية	٢١٢٦٠٠٠	١٦٦٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٢٩٢٦٠٠٠	٧٨٠٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	١٥٢٤٦٢٠٠٠	١٥٦٨١١٠٠٠

بيان	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣
	جنيه	جنيه
باب ١ ـ إيرادات سيادية	—	—
باب ٢ ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية	١٤٩٥٣٦٠٠٠	١٥٦٠٣١٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية	١٤٩٥٣٦٠٠٠	١٥٦٠٣١٠٠٠
باب ٣ ـ إيرادات رأسمالية متنوعة ...	٢٩٢٦٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
باب ٤ ـ قروض وتسهيلات ائتمانية ...	—	٤٣٠٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية	٢٩٢٦٠٠٠	٧٨٠٠٠٠
إجمالى الإيرادات	١٥٢٤٦٢٠٠٠	١٥٦٨١١٠٠٠